ملف معلومات

العلاقات الاقتصادية بين سوريا والجمهورية الإسلامية الإيرانية

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 01 أيار/ مايو 2023

ملف معلومات

العلاقات الاقتصادية بين سوريا والجمهورية الإسلامية الإيرانية

2023-5-1

بعد انتصار الثورة الإسلاميّة، شهدت العلاقات الاقتصاديّة بين سوريا وإيران تطوّرًا ملحوظًا في ظل مناخ التقارب السياسي الذي ساد بين البلدين خاصة خلال حرب الخليج الأولى مع العراق، إلى أن بلغت العلاقات الاقتصادية بين طهران ودمشق أوجها بين عامي 2000 و2010. ومع بدء الأزمة السورية بقي النشاط الاقتصادي بين البلدين، ليأخذ أشكالًا جديدة كمساعدة إيران لسوريا خلال الحرب، كما كان للعلاقات الاقتصادية أثرها الكبير خلال العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على سوريا، ولا تزال هذه العلاقات تأخذ مسارًا تصاعديًا تمثّل في إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية خلال السنوات الأخيرة، وفي ظل الزيارة المرتقبة للرئيس الإيراني السيد إبراهيم رئيسي لسوريا.

التعاون الاقتصادي بعد الحرب الإيرانية العراقية

في مارس/آذار عام 1982 وصل وفد سوري رفيع المستوى إلى إيران لتطوير مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي، وأبرم الطرفان مجموعة من الاتفاقيات التجارية والنفطية لتكون الأولى من نوعها بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية.

كان أهم ما جاء في الاتفاق السابق ذكره، تصدير إيران لسوريا 9 ملايين طن من النفط سنوياً مقابل تصدير سوريا لإيران 300 ألف – 400 ألف طن من الفوسفات لعام واحد ثم تقوم برفع حجم صادراتها إلى مليون طن لاحقاً (للوفاء بكامل احتياجات قطاع البتروكيماويات الإيراني). وصرح مسئولون إيرانيون آنذاك بأن جزءاً من النفط الإيراني المصدر سيكون قائماً على نظام المقايضة (2.7 مليون طن) وأما الجزء الثاني (6.3 مليون طن) فلم يكن خاضعاً لذلك النظام (ثم كشفت مصادر غربية أن سوريا كانت تشتري النفط الإيراني بسعر 28 دولاراً للبرميل في مقابل سعر الأوبك الرسمي الذي البالغ 34 دولاراً في ذلك الوقت).

وفي العقد التالي، في 24 من سبتمبر/أيلول 1990، اتفق الطرفان على إنشاء شركات مشتركة في مجالات استثمارية مختلفة؛ خاصة في قطاع المقاولات، ثم عقدت اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين جلستها الأولى قرب نهاية النصف الأول من عام 1996.

التبادل التجاري خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة في سوريا

كانت معظم الصادرات السورية موجهة إلى الاتحاد الأوروبي؛ ولكن تشير الإحصاءات إلى حدوث تغيير بعد تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي، **وبين عامي 2000 و2006** تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات السورية من 68.3% إلى 40.2%، وفي المقابل نمت حصة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الصادرات السورية في الفترة نفسها من 7.8% إلى 23.1%.

تُظهر إحصاءات إدارة الجمارك الإيرانية (تقوم إحصاءاتها على أساس السنة الفارسية التي تبدأ من نهاية شهر مارس/آذار من كل عام) تضاعُف قيمة الصادرات السورية إلى إيران في السنة الأخيرة من الخطة الخمسية التاسعة (2000-2005) مقارنة بالسنة الأولى 4.6 مرة تقريبًا (أي بنسبة 362% تقريبًا).

في المقابل، تُظهر إحصاءات هيئة الجمارك الإيرانية تضاعف قيمة الصادرات الإيرانية إلى سوريا في السنة الأخيرة من الخطة مقارنة بالسنة الأولى 4.8 مرة تقريبًا (أي بنسبة 383.1% تقريبًا).

على الرغم من تقارب نسب نمو صادرات البلدين، فقد كان عجز الميزان التجاري لصالح طهران خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة ضخمًا (بلغ 384% تقريبًا).

التبادل التجاري بين البلدين خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة في سوريا

امتدادًا للخطة الخمسية التاسعة، استكملت دمشق في الخطة الخمسية العاشرة تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي وتنمية الصادرات غير النفطية، استهدفت الخطة تقليص عجز ميزان المدفوعات إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الصادرات غير النفطية بمعدل نمو 13% سنويًّا، وزيادة نمو صادرات القطاع الخاص بنسبة 15% سنويًّا.

وفقًا لإحصاءات إدارة الجمارك الإيرانية، تضاعفت قيمة الصادرات السورية إلى إيران في السنة الأخيرة من الخطة الخمسية العاشرة مقارنة بالسنة الأولى 2.8 مرة تقريبًا (أي بنسبة 182% تقريبًا)، أما بالنسبة إلى الصادرات الإيرانية إلى دمشق في السنة الأخيرة من الخطة مقارنة بالأولى، فقد تضاعفت 1.6 مرة تقريبًا (أي بنسبة 58% تقريبًا).

حجم الاستثمارات الإيرانية في سوريا إلى ما قبل الأزمة السورية

وفقًا للتقرير السنوي الخامس (2010) لهيئة الاستثمار السورية، منذ عام 1991 إلى عام 2005، كان لإيران أربعة مشروعات في سوريا بتكلفة استثمارية بلغت أكثر من خمسة مليارات ليرة سوريا، أما خلال الفترة الممتدة **من عام 2006 وحتى عام 2010** فاستثمرت إيران في سويا في سبعة مشروعات بتكلفة استثمارية بلغت أكثر من 20 مليار ليرة سوريا.

وفقًا لتقارير صحافية، قدَّرت الحكومة السورية الاستثمارات الإيرانية خلال عام 2006 فقط بما يزيد على 400 مليون دولار؛ الأمر الذي جعل طهران ثالث أكبر مستثمر في سوريا بعد السعودية وتركيا، وفي سبتمبر/أيلول 2006 كان مسؤولون من الدولتين قد أعلنوا آنذاك عن خطط لتوسيع مشاريع إيرانية في سوريا بقيمة 10 مليارات دولار على مدى السنوات الست التالية.

وقد صرَّح مسؤولون إيرانيون بوصول قيمة الخدمات الفنية والهندسية الإيرانية في عام 2010 (سنة 1389 الفارسية) إلى 2.2 مليار دولار أميركي وهو العام أيضًا الذي اتفق فيه الجانبان على تأسيس بنك إيراني سوري للصادرات برأس مال مبدئي يصل إلى 30 مليون دولار على أن يستحوذ الجانب الإيراني على 60% منه.

بلغت الصادرات السورية إلى إيران ما قيمته 706 ملايين ليرة سورية؛ أي ما نسبته 0.12% من إجمالي الصادرات السورية في عام 2010؛ وهي نسبة ضئيلة جدًّا بالمقارنة مع تطور العلاقات السورية الإيرانية، والاتفاقيات الموقعة بين البلدين". وفيما يخص الواردات من إيران: "بلغت المستوردات السورية من إيران عام 2010 ما قيمته 14,018.3 مليار ليرة سوريا أي ما نسبته 1.73% من إجمالي المستوردات السورية.

بعد اندلاع الأزمة، **في إبريل/نيسان عام 2012** عقد الجانبان الإيراني والسوري اتفاقية التجارة الحرة التي نصَّت على خفض الحواجز الجمركية تدريجيًّا، وذلك بحيث لا تزيد عن حدود 4% مستقبلاً، وهو ما استُهدف من خلالها آنذاك رفع حجم التبادل التجاري إلى ملياري دولار في الأعوام التالية بحسب ما صرَّح به مسؤولون إيرانيون.

في العام التالي، تلقَّت دمشق قرضًا من إيران بلغت قيمته مليار دولار أميركي في شهر يناير/كانون الثاني من عام 2013 بعد انخفاض إيرادات الحكومة السورية بشكل كبير وبنحو 50% مقارنة بعام 2010، وأدَّى النزاع المسلح والعقوبات الاقتصادية إلى تخفيض العوائد النفطية بنسبة 90%، فضلاً عن تراجع الإيرادات الضريبية من القطاع الخاص؛ انطلاقًا من ذلك، خصصت الحكومة السورية القرض الأول لاستيراد السلع الغذائية، ولدعم الاحتياطي النقدي الرسمي الذي كان يتآكل منذ اندلاع الاحتجاجات بسبب تزايد الإنفاق العسكري.

وفي شهر أغسطس/آب 2013 تلقَّت دمشق من طهران قرضًا ثانيًا بلغت قيمته 3.6 مليارات دولار؛ وقد خصصه النظام السوري بشكل أساسي لاستيراد المشتقات النفطية، كما ساعد القرض الثاني في كبح حدة انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار لتجنب انهيار العملة المحلية.

وفي عام 2014، بدا أن عملية تقليص الحواجز الجمركية (بالإضافة إلى إعفاء واردات القطاع العام من إيران من الرسوم الجمركية والضرائب منذ يناير/كانون الثاني 2014 إلى 2015)، مع الدعم النقدي الذي تلقته دمشق، قد انعكست على حجم التبادل التجاري بينها وبين طهران؛ إذ تشير مؤسسة تنمية التجارة الإيرانية إلى صعود حجم التبادل التجاري بين البلدين من 430 مليون دولار في عام 2010 إلى 869 مليون دولار في عام 2014، ولكن وفقًا للملحق التجاري بالسفارة الإيرانية بدمشق علي كاظميني، وصل حجم التبادل التجاري إلى مليار دولار في العام الماضي.

وهناك ما يشير إلى احتمال استيراد سوريا من إيران آنذاك سلعًا تتجاوز قيمتها المليار دولار؛ إذ صرح معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري عبد السلام علي ببلوغ قيمة واردات سوريا من إيران 422 مليار ليرة سوريا (2.6 مليار دولار)، مُشَكِّلة نسبة 34% من الحجم الكلي للواردات السورية، في عام 2014.

عام 2019: توقيع 11 اتفاقية تعاون بين سورية وإيران في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والاستثمار والإسكان

وقعت سورية وإيران 11 اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامجا تنفيذيا لتعزيز التعاون بين البلدين في المجال الاقتصادي والعلمي والثقافي والبنى التحتية والخدمات والاستثمار والإسكان وذلك في ختام اجتماعات الدورة الـ 14 من أعمال اللجنة العليا السورية- الإيرانية المشتركة التي عقدت في دمشق.

وكانت أبرز أوراق التعاون الموقعة اتفاقية التعاون الاقتصادي الاستراتيجي طويل الأمد ومذكرة تفاهم لاجتماعات اللجنة المشتركة العليا وقعهما المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء والدكتور إسحاق جهانغيري النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وتضمنت حزمة الاتفاقات مذكرة تفاهم بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية ووزارة الصناعة والمناجم والتجارة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقعها وزير الاقتصاد الدكتور محمد سامر الخليل ووزير الطرق وبناء المدن محمد إسلامي.

ووقع الجانبان مذكرة تفاهم بين المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية والخطوط الحديدية الإيرانية وقعها وزير النقل المهندس علي حمود وعن الجانب الإيراني وزير الطرق وبناء المدن محمد إسلامي.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال الأشغال العامة والإسكان وقعها وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف وعن الجانب الإيراني وزير الطرق وبناء المدن محمد إسلامي.

كما تضمنت الاتفاقيات مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الترويج للاستثمار بين هيئة الاستثمار السورية ومنظمة الاستثمار والمساعدات الفنية والاقتصادية الإيرانية وقعها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل وعن الجانب الإيراني وزير الطرق وبناء المدن الإيراني محمد إسلامي.

إضافة إلى مذكرة تفاهم في مجال الجيوماتيك بين الهيئة العامة للاستشعار عن بعد في الجمهورية العربية السورية ومنظمة الجغرافيا في إيران وقعها مدير الهيئة العامة للاستشعار عن بعد وعن الجانب الإيراني مدير منظمة الجغرافيا.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون السينمائي بين المؤسسة العامة للسينما في سورية والمنظمة السينمائية السمعية والبصرية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقعها مدير عام المؤسسة العامة للسينما وعن الجانب الإيراني مدير المنظمة السينمائية السمعية والبصرية.

ووقعت مذكرة تفاهم بين هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في سورية ووحدة التحويلات المالية في إيران بشأن التعاون في تبادل المعلومات المرتبطة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب وقعها حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور حازم قرفول وعن الجانب الإيراني وزير الطرق وبناء المدن محمد إسلامي.

كما وقع الجانبان البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين وزارة الثقافة في سورية ووزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في إيران للأعوام 2019-2020-2021 وقعها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل وعن الجانب الإيراني وزير الطرق وبناء المدن محمد إسلامي.

إضافة إلى توقيع البرنامج التنفيذي في المجال التربوي "التعليم ما قبل الجامعي" بين حكومتي الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية للأعوام 2019 و2020 و2021 وقعها وزير التربية عماد العزب وعن الجانب الايراني وزير الطرق وبناء المدن محمد إسلامي.

وكانت اللجنة العليا السورية الإيرانية المشتركة عقدت اجتماعا مساء اليوم في مبنى رئاسة مجلس الوزراء برئاسة كل من المهندس خميس عن الجانب السوري والدكتور جهانغيري عن الجانب الإيراني وتم خلال الاجتماع استعراض آفاق التعاون المستقبلي بين البلدين على الصعيد الاقتصادي والاستثماري والتبادل التجاري والنتائج التي تمخضت عنها اجتماعات اللجان الفنية من الجانبين خلال اجتماعاتها بدمشق في اليومين الماضيين.

القطاع المالي

على الصعيد المالي، والمعاملات البنكية، فتحت إيران خط ائتماني لدمشق، وفي كانون الثاني من العام 2013 قدمت إيران قرضها الأول بمقدار مليار دولار لدعم العجز المالي وفعّلت كل من طهران ودمشق في شهر آب/أغسطس 2013 منح القرض الثاني للحكومة السورية والبالغ 3.6 مليار دولار ليتم إنفاقه بشكل أساسي على استيراد المشتقات النفطية من إيران حصراً. وفي تموز وقّع الرئيس بشار الأسد على قانون يصادق على القرض الثالث البالغ مليار دولار مقدم

من إيران بهدف تمويل الصادرات. وفي مجال الاتصالات وقع الجانبان مطلع العام 2017 على منح إيران رخصة تشغيل الهاتف المحمول في البلاد علماً أن عائدات شركة النقال في سورية تقدر بنحو 12 مليار ليرة سورية سنويًا، على أن يبلغ حجم الاستثمار في المشغل الجديد نحو 300 مليون دولار، بحيث تكون حصة الجانب السوري 20%، في مقابل 80% لشركة إيرانية.

عام 2022: تفعيل الاتفاقيات الموقعة

شكلت زيارة وزير الطرق والإسكان الإيراني رستم قاسمي إلى دمشق برفقة وفد اقتصادي إيراني كبير للبحث في سبل تطوير التعاون الاقتصادي الثنائي وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، خطوة مهمة على صعيد الوصول بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لمستوى العلاقات السياسية المتينة.

ووفقًا لوزير الاقتصاد السوري محمد سامر خليل إن "اللقاء مع وزير الطرق والإسكان الإيراني رستم قاسمي هو لقاء هام للغاية تم من خلاله الوقوف على محطات التعاون بين البلدين اللذين يربط بينهما العديد والكثير من الاتفاقيات ووثائق التعاون الدولي في مجالات متعددة وهي لا تتوقف فقط في المجال التجاري والاقتصادي"، وتابع "المجالان التجاري والاقتصادي هما من المجالات الحيوية والهامة التي تتطلب التفعيل، والكثير من الاتفاقيات ضمنهما نستطيع أن نقول إنها متكاملة، ولكنها بحاجة إلى تفعيل بنودها على أرض الواقع، مثل الرسوم الجمركية وتسهيل دخول البضائع بين البلدين والبضائع المستثناة من اتفاقية التجارة الحرة والمشاريع الاستثمارية التي يمكن أن تقوم بها الشركات الإيرانية في سوريا والتي تؤمن منتجات هامة وضرورية في الفترة الحالية ويمكن أن تكون أيضًا محطة لتصديرها إلى دول الجوار الجغرافي."

وأشار الوزير السوري إلى مجالات أخرى للعمل بين الجانبين متعلقة بالتعاون على مستوى المناطق الحرة لتكون هناك منطقة حرة مشتركة سورية - إيرانية هي حاضنة لنشاط الشركات على المستويين الصناعي والتجاري، وكذلك على مستوى الاستفادة من الآليات الزراعية التي تصنع في إيران وسوريا وتوطين هذه الصناعات في سوريا في فترة لاحقة والاستفادة من النقل والرحلات المنتظمة للسفن التي تنقل البضائع بين إيران وسوريا."

الوزير السوري أكد أن فرق العمل المعنية ستتابع خلال الفترة القادمة تفعيل النقاط المذكورة في الاتفاقيات ووضعها موضع التنفيذ وهي متابعة جادة وهناك إرادة حقيقية وخطوط عريضة ستكون أيضًا موضعًا للنقاش في اجتماعات اللجنة المشتركة.

كما أشار الوزير السوري إلى أن بعض مشكلات العلاقة الاقتصادية والتجارية ترتبط بعائق النقل بين البلدين ما يصعّب حركة وصول البضائع بالشكل السريع والمناسب، وبعضها الآخر يتعلق بصعوبات التحويلات المالية، وهناك عدد من المشكلات كانت مطرح نقاش مع الوفد الايراني الشقيق الذي كان الحديث معه مطولًا في هذه المجالات وإمكانيات وضع حلول لهذه العقبات. وبحسب خليل "تطرّق البحث كذلك الى تفعيل بنود الاتفاقيات الموقعة بين البلدين وخاصة اتفاق التعاون الاقتصادي الإستراتيجي طويل الأمد والذي وقع في العام ٢٠١٩ وهو اتفاق هام يتضمن العديد من البنود التي ترتقي بالعلاقات الاقتصادية والتجارية، والإرادة "قائمة وحقيقية وإن شاء الله ستفضي إلى نتيجة من خلال اللجان التي ستتابع كل هذه الإجراءات في الفترة القادمة".

المصادر

مركز الجزيرة للدراسات، العلاقات الاقتصادية بين إيران والنظام السوري: مؤشرات الاختلال، 2 تموز 2015.

الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، توقيع 11 اتفاقية تعاون بين سورية وإيران في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والاستثمار والإسكان، 28 كانون الثاني، 2019.

فاناك، الاقتصاد الإيراني في سوريا: عباءة شيعية فارسية، تشرين الثاني 2021.

نور نيوز، سوريا تعلن تفعيل بنود اتفاق التعاون الإستراتيجي مع إيران، 15 كانون الثاني، 2022.